مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

التقاضي الجزائي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في الأردن «دراسة مقارنة» .

الدكتور/ مهند وليد إسماعيل الحداد

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ٣ - السنة ٤٦

صفر ١٤٤٤هـ - سبتمبر ٢٠٢٢م

التقاضي الجزائي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في الأردن «دراسة مقارنة»

الدكتور/ مهند وليد إسماعيل الحداد(*)

ملخص:

بات التقاضي الإلكتروني بصوره المختلفة حقيقة واقعة وحلاً ناجزاً لتحقيق العدالة القضائية السريعة، فما هو إلا نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي من خلال وسائل اتصال إلكترونية حديثة، تهدف إلى سرعة إنجاز إجراءات التقاضي، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة على المتقاضين، ومصاريف ومشقة الانتقال للمحكمة.

وقد تناولت هذه الدراسة ماهية التقاضي الإلكتروني من خلال بيان تعريفه وعناصر وتأصيل الجدل الدائر حوله. كما وتناولت تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في بعض النظم القضائية الغربية والعربية، مع تسليط الضوء على واقع نظام التقاضي الإلكتروني في الأردن.

الكلمات الدالة: التقاضي التقليدي، التقاضي الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية.

المقدمة

العدالة الناجزة وسرعة الفصل في الدعاوى باتت مطلباً شعبياً ملحاً؛ نظراً لكثرة عدد القضايا التي تنظرها المحاكم في اليوم الواحد، فضلاً عن بطء أمد التقاضي بسبب اتباع إجراءات شكلية معقدةً نوعاً ما، مما شكل عبئاً على القضاة، ومعاناة للمتقاضين، الأمر الذي استلزم البحث عن إيجاد حلول ناجزة لتحقيق العدالة السريعة؛ لذا كانت فكرة التقاضي الإلكتروني هي الحل الأنسب في وقتنا الراهن.

وقد صاحب التقدم العلمي والتقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهور مصطلح التقاضي الإلكتروني - أو كما يسمى بالمحاكمة الإلكترونية أو المحاكمة عن بعد-، وهو أسلوب متبع في كافة الدول المتقدمة التي عرفت كيف توظف الحاسوب في تسهيل الإجراءات القضائية، وبالفعل قامت مجموعة من الدول بتطبيق نظام المحاكمة الإلكترونية، منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وهولندا وأستراليا والصين وسنغافورا والإمارات والسعودية والكويت والجزائر والمغرب، وأخيراً تتجه الأردن حالياً إلى تطبيقه، للاستفادة من تلك التجارب بهذا الشأن.

(*) أستاذ القانون الجنائي المساعد -كلية الحقوق - جامعة جرش - المملكة الأردنية الهاشمية.

وهذه التجربة بالفعل أسهمت في تحقيق تغيير جذري لجميع إجراءات المحاكم بشكل عام، واستطاعت تحويل المحاكم التقليدية من محاكم بيروقراطية (روتينية) في العمل الوظيفي (النمطي) تتكدس بالقضايا ومكتظة بالمراجعين وتباطؤ في الإجراءات القضائية إلى محاكم إلكترونية توفر وقت وجهد المتقاضين، بما يحقق سرعة الفصل في القضايا ويخفف الأعباء عن جميع الأطراف المشاركين في عملية التقاضي من خلال وسائل تقنية إلكترونية متقدمة قائمة على الشبكة المعلوماتية.

أهمية الدراسة:

من خلال تتبع وتشخيص مراحل التقاضي التقليدي تبين أن هذا النظام يتضمن عيوباً كثيرة، منها صعوبة الاطلاع على الدعاوى من قبل الخصوم، وسهولة إتلاف المحضر، وصعوبة استرجاعه مرة أخرى، فضلاً عن تردي الوضع المؤسسي والتنظيمي والمناخ الذي يعمل في ظله القضاة والمحامون والمتقاضون، فأصبح من المتعين التحول إلى أساليب التقاضي الإلكترونية للتخلص من تلك المعوقات جميعاً، ذلك من خلال فض النزاع القضائي إلكترونياً، ويكون ذلك بواسطة إنشاء محاكم إلكترونية، واتباع إجراءات التقاضي الإلكتروني. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسهم في لفت انتباه المشرع الأردني إلى أهمية نظام التقاضي الإلكتروني.

كما أن أهمية هذا الموضوع تكمن في الصعوبات التي قد تواجه تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، نظراً لحداثة هذا الموضوع عالمياً، فهذه الدراسة تتناول نموذجاً حديثاً، إذ لا زال هذا النمط من التقاضي يعد في مراحله الأولى، كما أن موضوع التقاضي الإلكتروني من المواضيع التي لم يتم معالجتها معالجة وافية من الناحية البحثية القانونية في العالمين الدوّلي والعربي وبالأخص في الأردن، فمن الناحية المدنية والجزائية لا نكاد نجد أي دراسة بحثية في هذا الموضوع، فضلاً عن قلة المراجع القانونية ذات الصلة بموضوع التقاضي الإلكتروني.

لذا، تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية على الصعيدين القضائي والحكومي، ولتحقيق العدالة الناجزة، فأصبحت معظم الدول المتقدمة تنشئ محاكم إلكترونية، نظراً لسهولة إجراءاتها القضائية، ولما تتميز به هذه المحاكم من سرعة الفصل في المنازعات وتخفيف عبء التنقل على المتقاضين.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

إن إشكالية الدراسة تتمثل بطرح سؤال رئيس وهو هل تستطيع المحاكم الأردنية بمفهومها التقليدي أن تواجه تحديات العصر التقنية؟ وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستعمل هذه الدراسة على الإجابة عنها ضمن نطاقها، وهي:

- ماذا يعني نظام التقاضي الإلكتروني؟ وما هي أحكامه؟ وهل ثار جدل فقهي حوله؟
- هل يستطيع نظام التقاضي الإلكتروني أن يُعتمد عليه بشكل أساسي في عملية تطوير منظومة القضاء الأردني؟
- هل يستطيع نظام التقاضي الإلكتروني أن يسد المثالب التي تعيق التقاضي التقليدي، وأن يؤدي إلى الارتقاء بأداء العمل القضائي في الأردن؟
- لماذا لم يتم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني حتى الآن في الأردن بالرغم من تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية منذ عدة سنوات؟

منهجية الدراسة:

لأجل الوصول إلى النتائج المتوخاة من هذه الدراسة سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، فهذه الدراسة قائمة على تحليل نظام التقاضي الإلكتروني، ومقارنته مع نظام التقاضي التقليدي، بالإضافة إلى إجراء المقارنة بين التجارب الغربية والعربية التي طبقت نظام التقاضي الإلكتروني، ثم مقارنتها مع موقف المشرع الأردني، ذلك من أجل الوصول إلى محاولة لتطوير الجهاز القضائي الأردني.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية نظام التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول: التعريف بالتقاضي الإلكتروني

المطلب الثاني: عناصر التقاضي الإلكتروني

المطلب الثالث: تأصيل الجدل حول نظام التقاضي الإلكتروني

المبحث الثاني: تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول: تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في بعض النظم القضائية الغربية

المطلب الثاني: تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في بعص النظم القضائية العربية

المطلب الثالث: واقع نظام التقاضي الإلكتروني في الأردن

المبحث الأول
ماهية التقاضي الإلكتروني

يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني من المصطلحات والمفاهيم الحديثة نسبياً، فقد ظهر في تسعينيات القرن الماضي، وهو مصطلح يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، وأن كانا يتفقان من حيث الموضوع والخصومة، فمن خلالهما يتم تمكين الخصوم من رفع الدعوى أمام المرجع القضائي المختص للفصل في النزاع، بيد أنهما يختلفان من حيث الطريقة والوسيلة المستخدمة في تنفيذ العملية القضائية. وقد انتشر مصطلح التقاضي الإلكتروني بعد انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية، وإذا كان هذا المصطلح الأخير يختص بالخدمات الحكومية كافة، في حين مصطلح التقاضي الإلكتروني يختص بخدمات المحاكم فقط، فهو قائم على تفعيل تقنية المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل، بما يساعد على جودة الخدمات القضائية وسرعة إنجازها؛ لكون نظام التقاضي الإلكترونية يسهم في تقديم الخدمات القضائية للمتقاضين، وتسهيل مهام القضاء.

ولدراسة ماهية التقاضي الإلكتروني لابد من بيان تعريفه في المطلب الأول، وبيان عناصره في المطلب الثاني، ودراسة تأصيل الجدل الفقهي حوله في المطلب الثالث.

المطلب الأول
التعريف بنظام التقاضي الإلكتروني

إن تطبيق التقنية في الجهاز القضائي بالشكل الصحيح والمتدرج له أثر إيجابي، ويشمل هذا الأثر سرعة الإنجاز في الإجراءات القضائية، وتوحيد وتبسيط إجراءات العمل، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها، وإتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم قانوناً بذلك، فضلاً إلى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور. ولدراسة التعريف بنظام التقاضي الإلكتروني لابد من بيان مفهومه، وخصائصه، وذلك في الفرعين التاليين.

الفرع الأول
مفهوم التقاضي الإلكتروني

يُعرّف البعض التقاضي الإلكتروني (المحاكمة الإلكترونية) بأنه: «عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً عبر موقع رسمي على الإنترنت إلى المحكمة من خلال المراسلة بالبريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص

ويتم إصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات»[١].

وبالإمعان في هذا المفهوم يتبين أنه غير شامل لعملية التقاضي بمجملها، كونه اختزل التقاضي الإلكتروني في مفهوم ضيق، فهذا المفهوم جاء قاصراً على عملية نقل أو تقديم المستندات إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني دونما التطرق لإجراءات التقاضي الأخرى؛ الأمر الذي يجعل هذا التعريف غير وافٍ لفكرة التقاضي الإلكتروني[٢].

كما عرّف بعض الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه: «الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية»[٣]. ومع أن هذا المفهوم أكد على أن أجهزة الحاسوب يمكن أن تكون أجهزة مساعدة للقضاة ومعاونيهم في تطبيق إجراءات التقاضي بما يتفق مع القواعد العامة، إلا أنه لم يحدّد مفهوم التقاضي الإلكتروني بشكل دقيق؛ لكونه جاء عاماً وغير واضح ويعتريه القصور في بيان المقصود من التقاضي الإلكتروني.

وأيضاً عرّف جانب من الفقه التقاضي الإلكتروني بأنه: «حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، يتألف من شبكة الرابط الدوّلية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية، مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى»[٤]. يلاحظ عليه، وإن كان هذا المفهوم

(١) خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني في الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨. ص٤٥ وما بعدها.

(٢) هادي حسين الكعبي؛ ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد ٨، العدد الأول، ٢٠١٦، ص٢٨٢.

(٣) يوسف سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢، ص٢٩.

(٤) نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، المجلة المعلوماتية السورية، العدد ٤٧، كانون الثاني، لسنة ٢٠١٠، ص٥. وأيضاً في السياق ذاته عرفت بأنها «سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف، والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات =

واضحاً وشاملاً ويعطي كافة إجراءات التقاضي الإلكتروني بما فيها تنفيذ الأحكام التي تصدر عن المحكمة الإلكترونية، إلا أنه أسهب في تحديد مفهوم المحاكمة الإلكترونية وإجراءاتها، وحبّذا لو تم اختزال هذا المفهوم بعبارات مقتضبة دون إطناب.

وبدوره الباحث يعرّف التقاضي الإلكتروني بأنه نظام تقني يعتمد على وسائل الاتصال الإلكتروني، بواسطته يمكن للمشتكي أو المدعي أن يقيم دعواه أمام المرجع القضائي المختص، فيتم تسجيل، وتقديم المستندات، وتبليغ الخصم، وحضور الجلسات، ومناقشة الأدلة والشهود، وصدور الحكم في الدعوى؛ دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة.

وبناءً عليه، فإن نظام التقاضي الإلكتروني يقوم على ربط المحاكم كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وهذا يتطلب أرشفة وحوسبة كل المحاكم وربطها معاً، لتقوم بعملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها.

ونهيب بالمشرع الأردني تبني نظام التقاضي الإلكتروني، ذلك بتدخله بسن بنصوص قانونية ملزمة تخول القاضي سلطة النظر بالدعاوى وإصدار الأحكام القضائية بناءً على إجراءات تقاضي إلكترونية؛ لأن فكرة التقاضي الإلكتروني تتطلب إنشاء وبرمجة نظام قضائي إلكتروني يشمل مواقع إلكترونية، تقدم خدمات إدارية وقضائية، بالإضافة لقاعات محاكمة مجهزة بأفضل وسائل الاتصال والحواسيب والبرامج التي تمكن القضاة من نظر الدعاوى وإعلام الخصوم بأحكامهم القضائية.

الفرع الثاني

خصائص نظام التقاضي الإلكتروني

لتطبيق هذا النوع من التقاضي لابد من تطوير نظام قاعدة البيانات الإلكترونية التابع للجهاز القضائي وفقاً لأحدث البرامج الإلكترونية المعتمدة دولياً والقابلة للتطوير، فضلاً عن اعتماد نظام المسح الضوئي للأرشفة الإلكترونية لجميع وثائق ومرفق الجهاز القضائي، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تهيئة البنية التحتية لأبنية المحاكم بما يتناسب مع الأنظمة الإلكترونية المتطورة، وربط وزارة العدل والجهاز القضائي بشبكة معلومات

= الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين». حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة ٢٠١٠، ص٥٧. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣، ص٦٦.

واحدة، وتشكل لجنة مشتركة لمتابعة سير تنفيذ المشاريع القضائية الإلكترونية التي تسهم في سرعة العمل القضائي وإنجازه[٥]. وبالمقارنة مع التقاضي التقليدي الذي يعتمد على العمل اليدوي أكثر منه على العمل الإلكتروني يتميز التقاضي الإلكتروني بالعديد من الخصائص نجمل أهمها بما يلي.

أولاً- استبدال الوثائق الورقية بالإلكترونية: إن أهم ما يميز نظام التقاضي الإلكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات القضائية، لكونه يعتمد على المراسلات الإلكترونية فقط، فالمراسلات هي السند القانوني الوحيد المتاح للخصوم لإثبات دعواهم أو نفيها[٦]. ويترتب على استخدام الوثائق الإلكترونية عدة نتائج أهمها[٧]:

١ - التخلص من عملية تداول وتخزين ملفات الدعاوى الورقية في المحاكم، وهذا يعني التقليل من أماكن التخزين (المستودعات) في مبنى المحكمة وتخفيض النفقات التي قد تتكبدها الدولة في حفظ الملفات الورقية وإتلافها بعد مرور الزمن القانوني.

٢ - قلة نسبة فقدان ملفات الدعاوى وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة، إذ إن الوثائق الإلكترونية أكثر مصدقية، وأسهل في اكتشاف أي تزوير أو إتلاف فيها، ناهيك عن سهولة الاطلاع عليها.

ثانياً- سرعة إجراءات التقاضي: للمتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى الإلكترونية أن يرسل الشكوى وأدلة الإثبات أو النفي إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني للجهة القضائية المعنية في أي وقت كان، وبعد ذلك تستلم إدارة هذا الموقع الشكوى ومرفقاتها، فتقوم بتفحصها من قبل الموظف المسؤول، ثم يرسل للمتقاضي أو المحامي رسالة إلكترونية يشعره فيها باستلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها وتحديد موعد الجلسة، فإذا كانت دعواه تتطلب دفع رسوم، فيستطيع المتقاضي دفع ذلك إلكترونياً، وهذا بطبيعته يوفر على المتقاضين الوقت ومصاريف ومشقة الانتقال للمحكمة[٨].

---

(٥) سلمان آل الشيخ، ورقة بحثية مقدمة في ندوة رؤساء المحاكم الخامسة، http://www.alyaum.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٠. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ١٧٣ وما بعدها.

(٦) الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص٢٨٤.

(٧) ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٣، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٦، ص٢١٧ وما بعدها. خالد إبراهيم، المرجع السابق، ص٣٦.

(٨) سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٠. الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص٢٨٦.

ثالثاً- إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً: من المؤكد أن الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للإجراءات القضائية التقليدية، ولا يعد محضر المحاكمة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كان موقعاً من قبل القاضي، بيد أن في نظام التقاضي الإلكتروني يتم إثبات المحضر بواسطة مستند إلكتروني والتوقيع الإلكتروني[٩]. وبالتالي فمن يرغب في تقديم الدعوى إلكترونياً ينبغي أن يتبع مجموعة من الإجراءات عبر زيارة موقع وزارة العدل الإلكتروني، حيث يتطلب هذا الموقع من المستخدم إملاء استمارة إلكترونية تتضمن بيانات تفصيلية للمستخدم، وذلك بهدف تحديد هوية المتقاضي، عندها يستطيع المستخدم أن يقيم الدعوى ويقدم بيناته، فجميع إجراءات التقاضي بدأ من تسجيل الدعوى وصولاً لصدور الحكم تتم إلكترونياً. فقد أجاز المشرع في المسائل المدنية الإثبات بالوسائل الإلكترونية وعدّها من قبل البينات الخطية العادية[١٠]. كما هو الحال فمن الناحية الجزائية تقبل الأدلة بجميع طرق الإثبات[١١]، فمثلاً جرائم الذم والقدح والتحقير أجاز القانون قبول البينة الإلكترونية، إذ وحدها تكفي للحكم بالإدانة[١٢].

المطلب الثاني

عناصر التقاضي الإلكتروني

لاستيعاب فكرة التقاضي الإلكتروني لابد من بيان عناصر هذا النوع من التقاضي، ذلك بغية الوصول إلى تفعيله على أرض الواقع؛ لذا كان لابد من تقسيم هذا المطلب إلى فرعين نستعرض في الفرع الأول العناصر الفنية للتحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني، في حين نتناول في الفرع الثاني عناصر الحماية القانونية للتقنية لبيانات المحاكمة الإلكترونية.

الفرع الأول

العناصر الفنية للتحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني

يتطلب التقاضي الإلكتروني تنظيماً تقنياً معلوماتياً قائماً على الشبكة المعلوماتية،

(٩) خالد إبراهيم، المرجع السابق، ص٤٢ وما بعدها. الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص٢٨٦.

(١٠) نصت المواد (٧-١٤) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني لسنة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ على قوة السند الإلكتروني في الإثبات المدني. كما نصت المادتان (١٥-١٦) من القانون نفسه على حجة التوقيع الإلكتروني في الإثبات.

(١١) المادة (١٤٧) من أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وفقاً لأحدث التعديلات.

(١٢) المادة (١٩٠) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وجميع تعديلاته. والمادة (١١) من قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥.

بحيث يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل اتصال إلكترونية ودون الحاجة لحضورهم الشخصي للمحكمة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب إنشاء بنية تحتية للمحكمة يتم من خلالها تفعيل دور المحكمة الإلكترونية، وهذا التنظيم يستلزم لقيامه توافر ثلاثة عناصر فنية وهي[١٣]:

أولاً - المعدات والأجهزة الحاسوبية:

يتطلب قيام نظام التقاضي الإلكتروني إنشاء شبكة اتصال داخلية تربط الأجهزة الحاسوبية التابعة للمحاكم مع بعضها، بحيث يتم ربط جميع المكاتب الإدارية والأقسام وقاعات المحاكمة بهذه الشبكة، مما يتيح للموظفين في المحكمة متابعة القضايا إلكترونياً والاتصال فيما بينهم وتبادل ملفات الدعاوى والمستندات دون الحاجة للحضور الشخصي وإرسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحاكم التقليدية[١٤].

والجدير بالذكر أن تفعيل هذه الشبكة في قاعة المحاكمة يتطلب تزويد القاعة بجهاز حاسوب رئيسي يوضع أمام القاضي، والذي بواسطته يقوم بالاطلاع على ملف الدعوى بكامل محتوياته وتدوين الإجراءات المراد اتخاذها بالتسجيل الصوتي، كما وتكون هناك عدة أجهزة حاسوبية مرتبطة مع الجهاز الرئيسي توزع في القاعة حتى يتسنى للمتقاضين والحضور مشاهدة ما يدون في محاضر المحاكمة. كما ويتطلب تجهيز قاعة المحاكمة بآلة تصوير (كاميرا) تكون الغاية منها نقل مباشر لإجراءات المحاكمة على الصفحة الرئيسة للمحكمة، ذلك ليتمكن من له علاقة بالدعوى أو الغير من متابعة جلسات المحاكمة طبقاً لمبدأ علنية المحاكمة، ما لم ترَ المحكمة إجراءها بشكل سري وفقاً لأحكام القانون[١٥].

---

(١٣) محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس «الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية»، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٩ - ١٢ ديسمبر٢٠٠٧. يونس عرب، العالم الإلكتروني «الوسائل والمحتوى والمزايا والسلبيات» منشور على الرابط: http://alyaseer.net، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١١. الشرعة، المرجع السابق، ص ٥٩ وما بعدها.

(١٤) أوتاني، المرجع السابق، ص ١٧٦. الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص٣٠١.

(١٥) عصماني، المرجع السابق، ص٢١٩.

ثانياً: إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الاتصال:

قوام نظام التقاضي الإلكتروني شبكة الاتصال (الإنترنت)[١٦]، ومن خلالها يتم تصميم موقع إلكتروني للمحكمة، يتيح لكل شخص معني تسجيل دعواه ومتابعة إجراءاتها إلكترونياً. كما ويتم من خلال هذه الشبكة تحديث موقع المحاكم الإلكترونية وتطويره، وتتبع سير الدعاوى، وتوثيق العقود، كما يتم إجراء إبراز الوكالات القانونية وغيرها من الإجراءات التي يمكن القيام بها بواسطة الإنترنت[١٧].

ثالثاً: إنشاء نظام إلكتروني خاص بالتقاضي:

ذلك بإعداد نظام إلكتروني يحتوي على مجموعة من البرامج والأدوات المخصصة لتسجيل وحفظ البيانات القضائية. وأن يوفر للقضاة القوانين والفقرات الحكمية الناظمة للنزاع المعروض والمبادئ القانونية التي استقر عليها القضاء والفقه؛ ذلك بغية الوصول إلى اتخاذ القرارات والأحكام المناسبة بالسرعة القصوى[١٨].

رابعاً: الموارد البشرية:

يتطلب نظام التقاضي الإلكتروني وجود مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال التقني الذين يناط لهم مهام استخدام البرامج الإلكترونية اللازمة لتطبيق الإجراءات القضائية الإلكترونية، وهذا يتطلب من المستخدم (قضاة وموظفي المحكمة والمحامين والمتقاضين) الإلمام بعلوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كحُسن استخدام الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع الإلكترونية، فضلاً عن تجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات المحوسبة التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها[١٩].

---

(١٦) عرّفت المادة (٢) من قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥ الشبكة المعلوماتية بقولها: «ارتباط بين أكثر من نظام معلومات للحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها». وتجدر الإشارة إلى أن كلمة «إنترنت» تشير إلى جملة المعلومات المتداولة عبر الشبكة وأيضاً إلى البنية التحتية التي تنقل تلك المعلومات عبر القارات. منشور على الرابط: https://ar.wikipedia.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١١.

(١٧) الشرعة، المرجع السابق، ص ٥٨ وما بعدها. إبراهيم، خالد، المرجع السابق، ص ٣٠ وما بعدها.

(١٨) أوتاني، المرجع السابق، ص ١٧٦. الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص٣٢٤.

(١٩) عصماني، المرجع السابق، ص ٢٢٠ وما بعدها.

الفرع الثاني
عناصر الحماية التقنية للتقاضي الإلكتروني

يقصد بالحماية التقنية تأمين البيانات والمعلومات القضائية المتداولة بين المتقاضين عبر شبكة الإنترنت من المخاطر التي قد تحدق بها، فمع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل تخزين المعلومات وتبادلها بطرق مختلفة بين المحاكم والمتقاضين أصبح أمر حماية أمن تلك البيانات والمعلومات مطلباً أساسياً لنظام التقاضي الإلكتروني، ولمنع وصول المعلومات القضائية إلى أيدي أشخاص غير مخوّلين عبر الاتصالات ولضمان أصالتها وصحتها. وترتكز الحماية التقنية على مكونات ثلاثة جميعها على نفس الدرجة من الأهمية والخطورة، وهذه المكونات:

أولاً- سرية المعلومات القضائية:

وذلك باتباع الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة لمنع اطلاع غير المصرح لهم على المعلومات الإلكترونية القضائية (مناط السرية). وطبعاً درجة هذه السرية ونوع المعلومات القضائية يختلف من قضية لأخرى، الأمر الذي يقتضي من الجهة التي تتولى إدارة الدعوى الإلكترونية تحديد الأشخاص المخوّلين بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى القضائية والاطلاع عليها، بحيث يكون حق الحصول على المعلومات القضائية للمتقاضين ووكلائهم من المحامين والخبراء في الدعوى والقضاة وموظفي المحكمة المختصين، إذ ينبغي تزويدهم باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم لكي يتمكنوا من الاطلاع على أدق التفاصيل في دعواهم، وهذا كله بهدف حماية السرية المعلوماتية[٢٠].

ثانياً- سلامة المعلومات القضائية:

في هذا الجانب لا يكون الهم الأكبر هو الحفاظ على سرية المعلومات القضائية، وإنما يكون الحفاظ على سلامة هذه المعلومات من التزوير بعد إعلانها على المتقاضين، فقد تقوم المحكمة بالإعلان عن قرار معين يخص المتقاضين، وهنا يأتي دور الحفاظ على السلامة بأن تكون هذه المعلومات محمية من التغيير أو التزوير[٢١]. ومن الأمثلة على ذلك استقبال الشكوى وأدلة الإثبات أو الدحض من قبل المحكمة، عندئذ يأتي دور حماية

(٢٠) رامي عبد اللطيف الدماطي، أمن شبكات المعلومات الإلكترونية، منشور على الرابط: http://blogs.aljazeera.net، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/١٣.

(٢١) أوتاني، المرجع السابق، ص ١٧٦.

هذه البيانات بأن تكون مؤمنة ضد التغيير والتزوير فيها بحذف معلومات وإضافة بيانات غيرها، مما يسبب مشاكل قانونية للمؤسسات، وأيضاً بالنسبة للمعلومات القضائية المالية قد يتطلب لرفع دعوى تسديد رسوم مالية، فتأتي الحماية بمنع التزوير، كأن يتم تزوير رسم الدعوى من مبلغ (١٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار، وهذا يحتم على الجهة القائمة على حماية سلامة المعلومات القضائية توفير أقصى درجات الحماية المعلوماتية لها.

ثالثاً- ضمان الوصول إلى المعلومات القضائية:

الهدف من وجود البيانات القضائية الإلكترونية هو إيصال المعلومات والبيانات إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة، ومن هنا تأتي أهمية الجانب الثالث من مكونات أمن المعلومات وهو ضمان وصول المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالوصول إليها (المحكمة الإلكترونية والخصوم ووكلائهم في الدعوى القضائية) من خلال توفير القنوات والوسائل الآمنة والسريعة للحصول على تلك المعلومات، وفي هذا الجانب يجب مواجهة الجرائم المرتكبة باستخدام التقنيات الحديثة غير المشروعة من قبل الغير بقصد ضمان عدم تسرب البيانات القضائية المخزونة إلكترونياً إلى الغير، ذلك بترميزها أو تشفيرها بهدف الحيلولة دون الدخول غير المشروع إلى البيانات[٢٢].

المطلب الثالث

تأصيل الجدل حول نظام التقاضي الإلكتروني

نظام التقاضي الإلكتروني شأنه شأن أي نظام قانوني آخر له من يؤيده ومن يعارضه، فالرأي المؤيد يرى أن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يتميز بجملة من المزايا التي تجعله أفضل بكثير من التقاضي التقليدي، في حين الرأي المعارض يرى أن نظام التقاضي الإلكتروني محاط بكثير من المخاطر وتعتريه العديد من العيوب التي من الممكن أن تؤثر سلباً على عمل التقاضي. ولغرض دراسة تأصيل الجدل الفقهي بشأن نظام

(٢٢) النص المشفر هو رموز غير مفهومة وهذا يؤدي بالنتيجة إلى الحماية المطلوبة. أما عن آلية التشفير وفكها فهي عملية من عمليات الترميز المعقدة والسرية إذ يتم اتباع معادلات معينة لتغير شكل البيانات وعدم تمكين الغير من الاطلاع على البيانات وتفسيرها والاستفادة منها حتى وإن تمكن من الوصول إليها إلا أنها تبقى غير مفهوم مبهمة لأنه لا يمكن قراءتها دون فك الشفرة ولا يستطيع فك الشفرة إلا مزود الخدمة للبيانات الذي لديه القدرة على استعادة محتوى الرسالة وذلك في صورتها الأصلية قبل التشفير من خلال استخدام عملية عكسية لعملية التشفير تسمى الحل. أسعد فاضل منديل، القاضي عن بعد دراسة قانونية، مجلة الكوفة، العدد ٢١، المجلد١، جامعة الكوفة العراق، سنة ٢٠١٤، ص ١٠٦.

التقاضي الإلكتروني كان لابد من البحث في الاتجاه المؤيد في الفرع الأول، والاتجاه المعارض في الفرع الثاني، وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول

الاتجاه المؤيد لنظام التقاضي الإلكتروني

إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها مؤيدو نظام التقاضي الإلكتروني هي واقع حال التقدم العلمي التكنولوجي الذي ينبغي تطويعه بما يخدم مرفق العدالة القضائية، وبالتالي فإن نظام التقاضي الإلكتروني يتميز بجملة من المزايا وهي كالآتي:

أولاً - سرعة إجراءات التقاضي واختصار الوقت:

أسهمت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في اختصار الوقت والجهد على المتقاضين، إذ إنه لا حاجة إلى الانتقال إلى مقر المحكمة لتسجيل الدعوى وتبليغ الخصوم بها وتقديم أدلة الإثبات أو أدلة الدحض، كما لا حاجة للخصوم ووكلائهم في حضور جلسات المحاكمة والاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى، فالتقاضي الإلكتروني ينهي الإجراءات الروتينية التي تطيل أمد التقاضي، فتطبيق هذا النظام الجديد يسهم في الحد من تخلف الخصوم عن حضور جلسات المحاكمة، كما ويقطع الطريق على افتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل، ويخفف من المشاحنات بين الخصوم وبالأخص في الدعاوى الجزائية، فضلاً عن سهولة الاطلاع على أوراق الدعوى الإلكترونية، وسرعة الفصل في الدعاوى مما يقلل تكدس الدعاوى القضائية.

ثانياً- رفع مستوى أداء الجهاز القضائي:

تعد الوثائق والسجلات القضائية الإلكترونية أكثر أماناً من الوثائق والسجلات التقليدية (الورقية)، فالأخيرة من السهل تزويرها، في حين السجلات الإلكترونية من الصعب تزويرها؛ نظراً لوجود تطبيقات إلكترونية معقدة يصعب اختراقها إلا من ذي خبرة عالية بالتكنولوجيا[٢٣]. بالإضافة لذلك فإن تطبيق هذا النظام يساعد على التخلص من الأرشفة القضائية الورقية الضخمة والاستعاضة عنها بأرشفة المسح الضوئي الإلكترونية، وباستعمال أقراص مدمجة ونسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات جميعاً ولا تشغل إلا حيزاً مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات المكدسة بالقضايا[٢٤]، كما ويسمح هذا

(٢٣) أوتاني، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٢٤) منديل، المرجع السابق، ص١٠٨.

النظام بالتدوين الإلكتروني للخصوم، من حيث تسجيل الدعاوى القضائية الإلكترونية وتوثيق لوائح الشكاوى وبيانات الخصوم ودفوعهم بنفس الصيغة التي قدموها دون تدخل باختزال أو تعديل أو حذف من القاضي أو كاتبه في صياغة تلك الشكاوى؛ الأمر الذي يجعل هذا النظام له الأثر الفاعل في صحة تصور الدعوى القضائية والوصول إلى حكم سريع فيها(٢٥).

ثالثاً- يوفر التقاضي الإلكتروني السرية التامة:

يوفر التقاضي الإلكتروني للخصوم السرية التامة، فيستطع الخصوم دون سواهم الدخول إلى موقع المحكمة الإلكتروني بإدخال رمز سري، ومن ثم الاطلاع على مجريات المحاكمة ومتابعتها وتقديم الدفوع القانونية، كما ويسمح هذا النظام للقاضي المختص أن يتلقى الشكاوى عبر البريد الإلكتروني المخصص له حتى يمنع الغير من الفضوليين من سماع مضمون الشكوى، كتلك الشكوى ذات الصلة بالأسرة والأحداث(٢٦).

الفرع الثاني

الاتجاه المعارض لنظام التقاضي الإلكتروني

يرى أنصار هذا الاتجاه أن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني تعتريه جملة من العيوب والمعوقات التي تجعل من تطبيقه مثلماً لا امتيازاً، ويمكن إجمال أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النظام بما يلي(٢٧):

أولاً - إلغاء مبدأ روح القانون:

يرى المعارضون لهذا النظام أن الاحتكام للقاضي الإلكتروني (الحاسب الآلي) بدلاً من القاضي الطبيعي (البشري) يلغي مبدأ تطبيق روح القانون، وهذا المبدأ قائم على فكرة حرية القاضي الجزائي في تشكيل قناعته الوجدانية التي تعد الأساس القانوني للقضاء الجزائي. ويعزو مخاوف المعارضين لهذا النظام إلى ما حققته التجربة الصينية من تهميش لدور القاضي الطبيعي، بحيث بات دوره فقط هو تشغيل وإغلاق جهاز الحاسب الآلي، فالجهاز الأخير هو مبرمج بأعلى تقنية قضائية إلكترونية؛ مما

(٢٥) مندیل، أسعد فاضل، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٢٦) الجلا، المرجع السابق، ص٥٤.

(٢٧) علياء النجار، التقاضي الإلكتروني، منشور على الرابط: https://aleppobar.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/٢٢.

يجعله يتولى إجراءات التقاضي كاملة منذُ لحظة تسجيل القضية وصولاً لإصدار الحكم بها[٢٨].

ويرى الباحث أنه لا يوجد أي مخاوف من تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني -على النحو المتقدم- وذلك لكثرة نماذج هذا النظام، فعلى سبيل المثال نجد أن التجربتين الأمريكية والفرنسية لم يهمشا دور القاضي الطبيعي، وعلى العكس تماماً فقد سُخِرت التقنية في خدمة القضاة ومرافق العدالة، ذلك بتجهيز قاعات المحاكمة (كورت روم) بأحدث الوسائل التقنية، فالقاضي الطبيعي هو من يقوم بجميع إجراءات التقاضي من خلال شاشة عرض صوت وصورة تكون متصلة إلكترونياً مع المتقاضين والمحامين والنيابة العامة ومراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)، وإذا كان المتهم موقوفاً فيتم تمكينه من ذلك، إذ يتم من خلال شاشة العرض تتبع جميع إجراءات المحاكمة بما في ذلك مناقشة الشهود[٢٩].

ثانياً- المساس بضمانات المحاكمة العادلة:

من وجهة نظر المعارضين يصعب تقبل فكرة التقاضي الإلكتروني في القضايا الجزائية؛ نظراً لمساس هذا النظام بضمانات المحاكمة العادلة خصوصاً في مرحلة التحقيق النهائي (مرحلة المحاكمة)، فيرون في تطبيق هذا النظام التعدي على مبدأ علنية المحاكمة، ذلك لكون جلسات المحاكمة تكون بين المتقاضين دون سواهم، ولا يحق للغير الاطلاع على مجريات المحاكمة[٣٠]. بيد أنه يمكن للباحث الرد على هذا بأن مبدأ العلنية مصان في هذا النظام، وذلك لكون إجراءات التقاضي تتم بشكل علني في قاعة المحاكمة، ويحق لمن يشاء من الغير حضور جلسات المحاكمة، ولكن كلّ ما هناك أن الخصوم والشهود والخبراء يكون لهم الخيار في حضور جلسات المحاكمة شخصياً أو الحضور الإلكتروني عبر شاشة العرض الموجودة في قاعات المحكمة والتي تتيح للغير حق الرقابة الشعبية على أعمال السلطة القضائية.

ثالثاً- مخالفة قواعد تبليغ الأوراق القضائية:

يرى المعارضون لهذا النظام أن اعتماد التبليغ عبر البريد الإلكتروني يشكل

(٢٨) أوتاني، المرجع السابق، ص١٨٣.

(٢٩) النجار، المرجع السابق، منشور على الرابط: https://aleppobar.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/٢٣.

(٣٠) قوام هذا المبدأ هو إتاحة المجال لمن يشاء من الأشخاص دون حضور جلسات المحاكمة لما لهم من سلطة الرقابة على الأعمال القضائية. منديل، المرجع السابق، ص١٠٧. أوتاني، المرجع السابق، ص١٨٤.

مساساً بقواعد التبليغ التقليدية باعتبار الأخيرة اشترطت أن يتم التبليغ بواسطة محضر أو أحد أفراد الضابطة العدلية[٣١]. ويمكن الرد على هذا بأنه لا يوجد أي مانع من تبليغ الشخص المعني بواسطة بريده الإلكتروني، فالغاية من تبليغ الشخص المعني هو إحاطته بالإجراءات القانونية التي اتخذت بحقه مما يستلزم منه الحضور للمحكمة وبغض النظر عن صفته، بحيث قد يكون مشتكى عليه أو مشتكياً أو شاهداً؛ لذا حبذا لو تدخل المشرع بتعديل النص القانوني بإضافة عبارة (أو بتبليغه بأي وسيلة إلكترونية).

(٣١) نصت المادة ١٤٦ من أصول جزائية أردني على أنه: «تبلغ الأوراق القضائية بمعرفة محضر أو أحد أفراد الشرطة أو الدرك وفقاً للأصول المعينة في قانون أصول المحاكمات الحقوقية مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في هذا القانون».

المبحث الثاني

واقع نظام التقاضي الإلكتروني في بعض الأنظمة القضائية

شهد العالم أول تطبيق للتقاضي الإلكتروني عام ١٩٩٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية (الإنترنيت) وبرنامج القاضي الافتراضي. وبعد نجاح تلك التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت إلى بعض دول العالم الغربي. وبعدها انتقلت إلى بعض الدول العربية، وعربياً تعد دولة الإمارات العربية وتحديداً إمارة دبي هي الرائدة في تطوير إجراءاتها القضائية الإلكترونية.

وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول واقع نظام التقاضي الإلكتروني في بعض النظم القضائية الغربية. وفي المطلب الثاني نتناول واقع نظام التقاضي الإلكتروني في بعص النظم القضائية العربية. في حين نتناول بالمطلب الثالث واقع نظام التقاضي الإلكتروني في الأردن.

المطلب الأول

واقع نظام التقاضي الإلكتروني في بعض النظم القضائية الغربية

ثمة تجارب عالمية كثيرة ناجحة ومتميزة في مجال التقاضي الإلكتروني، وفي حقيقة الأمر لا يتسع المقام في هذه الدراسة لبيان تلك التجارب جميعها لكثرتها ولتشعبها، مما حدا بالباحث تناول أهم تلك التجارب التي تعد متمايزة في الأسلوب، لذا سيسلط الضوء في هذا المطلب على دراسة نظام التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهولندا.

الفرع الأول

التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة عام ١٩٩٦ في ولاية كاليفورنيا، وكانت الفكرة من إنشاء هذه المحكمة هي تسوية النزعات التجارية (التحكيم الإلكتروني) لاختصار الوقت والجهد لكون العمل التجاري يتطلب السرعة في الفصل في الدعوى. وسرعان ما انتشر تطبيق المحكمة الإلكترونية في معظم الولايات الأمريكية وفي شتى الميادين التجارية والمدنية والجزائية. وتمر الدعوى الجزائية وفقاً لهذا النظام بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى- تسجيل الشكوى إلكترونياً:

تتم عملية التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تقديم طلب خصومة عبر موقع المحكمة الإلكتروني، وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى، والتعرف على رقم قضيته إلكترونياً، حيث يتم استلام هذه الاستمارة - والبينات إن أمكن ذلك- من قبل الموظف المختص في أي وقت وعلى مدار الساعة حتى في أيام الإجازات والعطل الرسمية ومن أي مكان عبر الشبكة المعلوماتية[٣٢].

المرحلة الثانية - تبليغ الخصوم:

بعد استلام المحكمة طلبه (المشتكي) ترسل إلى المشتكى عليه نسخة من لائحة الشكوى على موقعه الإلكتروني الخاص، ويتم إعلامه خلال ثلاثة أيام بالاستمارة (لائحة الشكوى) والبينات والأدلة الموجه ضده، ويكون له الحق في قبول المثول أمام المحكمة أو القبول بملء استمارة مماثلة لاستمارة المشتكي، ويمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة مماثلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الموقع يقدم العديد من الخدمات الإلكترونية حيث يسمح للمتقاضين ووكلائهم تقديم بيناتهم القانونية بطريقة إلكترونية.

المرحلة الثالثة - التقاضي الإلكتروني:

بعد تسلّم المحكمة الإلكترونية لرسالة المشتكى عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة القانونية التي ستقوم بفض النزاع، وبعد إعلام الطرفين تبدأ عملية التقاضي، وتتم كل الاتصالات عن طريق البريد الإلكتروني والمحادثات الإلكترونية، حيث يتم سماع الشهود في المحكمة، وللمشتكي أو المشتكى عليه الحق في المثول أمام المحكمة أو مناقشة الشهود عبر الوسائل الإلكترونية التي توفرها المحكمة. والجدير بالذكر أنه لا مانع من التقاء الخصمين أمام المحكمة الإلكترونية وجهاً لوجه، وتسليم وثائق إضافية لهيئة المحكمة التي تقوم بدورها بفصل النزاع خلال مدة زمنية بسيطة لا تتجاوز اثنتين وسبعين ساعة[٣٣].

(٣٢) هذا الموقع الإلكتروني مملوك لشركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بوبوا بولاية كاليفورنيا، وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع سنة ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن أول محكمة إلكترونية أنشئت في ولاية ميتشيغان عام ٢٠٠٢ بعد تجربة قاعة محكمة (٢١) بولاية فيريجينيا. الكعبي، والكرعاوي، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣٣) أوتاني، مرجع سابق، ص ١٨٨.

الفرع الثاني
التقاضي الإلكتروني في الصين

في مدينة زيبو بإقليم شاندونج في الصين تم إنشاء أول محكمة إلكترونية تعتمد على برنامج حاسوبي قانوني متطور، بحيث يخزن به - البرنامج- كل القوانين والأنظمة النافذة، بالإضافة إلى السوابق القضائية[٣٤]. وتمر إجراءات التقاضي وفقاً لهذا النظام بمرحلتين وهي:

المرحلة الأولى- إعداد البينات من قبل الخصوم:

وتبدأ عملية التقاضي الإلكتروني في الصين بإعداد كل من المشتكي والمشتكى عليه دفوعه وبيناته القانونية من حيث تقديم أدلة الإثبات وأدلة النفي على قرصين مدمجين (CD) يملكان السعة ذاتها، ويتم تحديد موعد للنظر في الشكوى[٣٥].

المرحلة الثانية- عرض النزاع على القاضي الإلكتروني:

بعد فراغ الخصوم من جمع أدلتهم يتم إدخال تلك البيانات الموجودة في القرصين إلى البرنامج الحاسوبي الموجود في المحكمة والتي تشرف عليه السلطة القضائية لغرض الاحتكام للقاضي الافتراضي الإلكتروني، الذي يصدر قراره خلال مدة أقصاها أربع وعشرون ساعة، وهذا النوع من التقاضي لا يمنع من طلب القاضي الافتراضي المشورة في رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو تلك المتعلقة بالنواحي الإنسانية (كأسباب التخفيف) قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة[٣٦].

الفرع الثالث
التقاضي الإلكتروني في هولندا

في الواقع ظهر نظام التقاضي الإلكتروني في هولندا على يد مؤسسة خاصة تعنى بحل النزاعات المدنية بالدرجة الأولى والجزائية البسيطة بالدرجة الثانية[٣٧]، ويتم الفصل في الدعوى في غضون شهرين لثلاثة أشهر، وبتكاليف قليلة من خلال

(٣٤) منديل، المرجع السابق، ص ١١٤.
(٣٥) أوتاني، المرجع السابق، ص ١٨٩ وما بعدها.
(٣٦) النجار، المرجع السابق، منشور على الرابط: https://aleppobar.org، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٧/٤.
(٣٧) تعود ملكية هذه المؤسسة للمحامية هينريت ناكاد وهي محامية سابقة تعمل لدى مؤسسة المحاماة نوتادوتله ومقرها في أمستردام.

إجـراءات قانونية على الإنترنت، ويكون التقاضي أمامها على درجتين: محاكـم أول درجة الإلكترونية، ومحكمـة الاسـتئناف الإلكترونيـة درجة ثانية وأخيرة[٣٨]، وتتكون المحكمة الإلكترونية من قضاة عددهم عشرون قاضٍ، وهم غير معينين بها بصفة دائمة ويعملون بنفس المعايير المطبقة في المحاكم الحكومية، ويشترط فيمن يشغل منصب قاضٍ بها أن يكون قد عمل قاضياً تقليدياً أو محامياً أو كاتب عدل لمدة لا تقل عن سـبع سـنوات في أي مـن هـذه الوظائف[٣٩].

وتتسـم الإجـراءات القانونية اللازمـة لعرض قضية علـى المحكمة الإلكترونيـة بالبسـاطة، إذ يتم تسـجيل المدعي أو المشتكي أو المحامي في الموقـع الإلكتروني، ويتـم إخطار المدعى عليه أو المشتكى عليه فـي القضية، وفي حال وافق الأخير على اختصاص المحكمة، عندها يتم تحرير موافقة الطرفين كتابة علـى قبـول الحكـم الصـادر عـن المحكمة الإلكتروني فـي وثيقة تـودع لـدى كاتب العدل. عندئذ تبدأ إجراءات التقاضي الإلكتروني بمناقشة البينات لكلا الخصمين، وكل ذلك يتم عبر البريد الإلكتروني، وفـي غضـون شهرين لثلاثة أشهر كحد أقصى ترسـل المحكمـة الإلكترونيـة الحكـم إلى الخصوم عن طريـق وثيقة عدلية واجبـة النفاذ بشـكل كامل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كافـة المصطلحات المسـتخدمة في المحكمة الإلكترونية تعادل مثيلاتها في المحاكم التقليدية[٤٠].

وهذه التجربة لقت ترحيباً من قبل وزارة العدل ومجلس العدالة الهولندي، اللذين أكدا أن التقاضي الإلكتروني أسهم بشكل كبير في حل النزاعات المدنية وجانب من النزاعات الجزائية. كما ولاقت رواجاً كبيراً لدى المواطنين الهولنديين والمحامين؛ لأن المحامين يفضلون عادةً التركيز على المحتوى وليس على الأوراق[٤١].

---

(٣٨) إن إجراءات التقاضـي أمام محاكم أول درجة الإلكترونية تتـراوح بين (٤٤٦) يورو و(١٥٦٣) يـورو، فيما تتراوح تكاليف التقاضي أمـام محكمـة الاسـتئناف الإلكترونية بـين (٧٤٣) يـورو و(١٦٥٣) يورو شاملة ضريبة القيمة المضافة. جريدة القدس، منشور على الرابط: http://www.alquds.co.uk/pdfarchives، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١١.

(٣٩) الجدير بالذكر إذا كانت قيمة النزاع تزيد على ٤٠ ألف يورو يتقرر عقد جلسـة اسـتماع (عادية) في واحدة من مواقع المحكمة الإلكترونية المنتشرة في البلاد وعددها ٣١ موقعاً ويتم الفصل بها في غضون شهر ونصف. جريدة القدس، المرجع السابق.

(٤٠) التقاضي الإلكتروني الحل لأزمات المحاكم، منشور على الرابط: http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٠.

(٤١) محمد الألفي، المرجع السابق، منشور على الرابط: www.deirallacity.gov.jo. تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١١.

المطلب الثاني

واقع نظام التقاضي الإلكتروني في بعض النظم القضائية العربية

غالبية الدول العربية لا زالت تعتمد على نظام التقاضي التقليدي، وإن تم إدماج الحاسوب في المحاكم إلا أن استعماله بقي محصوراً في تدوين الإجراءات ونسخ الأحكام، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الخوف من عواقب هذه التقنيات الحديثة، أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات، أو قلة الكفاءات التي تلم ببرامج الحاسوب الآلي في الأجهزة القضائية. ومن هذا المنطلق ستنحصر دراسة هذا المطلب في بيان ثلاثة نماذج عربية - نوعاً ما استعملت نظام التقاضي الإلكتروني- وهي دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية.

الفرع الأول

التقاضي الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة

وفرت حكومة دبي للجمهور موقعاً إلكترونياً[٤٢] يستطيع من خلاله تلقي شكاوي المتقاضين ومتابعة إجراءات التقاضي الإلكتروني في جميع مراحل الدعوى. فتم تجهيز مكاتب جميع أعضاء النيابة العامة والقضاة في محاكم دبي ومقر إقامتهم بأحدث الأجهزة الإلكترونية التي من خلالها تسهل وتسرع العمل القضائي، وهذه الأجهزة الإلكترونية مزودة بتطبيقات متطورة جداً توفر للقضاة وللعاملين مصادر المعرفة المختلفة. فيستطيع القاضي في محاكم دبي مثلاً التواصل إلكترونياً مع جميع الجهات المختلفة في الدولة من خلال استخدام البريد الإلكتروني والهواتف الذكية. وهذا يعني أن محاكم دبي تعتمد في عملها على نظام أرشفة إلكتروني والذي يسهم في سرعة حفظ المستندات وسهولة استرجاعها عند الحاجة[٤٣].

أما من حيث إجراءات التقاضي الإلكتروني فقد وفرت النيابة العامة ومحاكم دبي للجمهور وللمحامين إمكانية تسجيل مختلف أنواع القضايا المدنية والجزائية والإدارية ومتابعتها عبر موقعها الإلكتروني، مع إمكانية دفع الرسوم إلكترونياً. لهذا سنتناول على عجالة التقاضي الإلكتروني في الدعوى المدنية والجزائية على النحو التالي:

---

(٤٢) الموقع الإلكتروني الخاص للتقاضي الإلكتروني التابع للنيابة العامة بحكومة دبي www.dxbpp.gov.ae. والموقع الخاص بمحاكم دبي الإلكترونية www.dubaicourts.gov.ae.

(٤٣) محاكم دبي الإلكترونية، منشور على الرابط: http://www.dubaicourts.gov.ae، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١١.

أولاً - إجراءات التقاضي الإلكتروني عند إقامة دعوى مدنية في محاكم دبي: يتم ذلك من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بمحاكم دبي، وتحديد بينات مقدم الطلب، وتحديد نوع الدعوى وموضوعها وقيمة المطالبة فيها، ويتم عند حفظ هذه البيانات إصدار رقم للطلب إلكترونياً، ومن ثم إدخال بيانات الطرف أو الأطراف المتقدمين برفع الدعوى والخصوم، وتحديد المحامي أو المحامين الموكلين لكل طرف من الأطراف، وتحميل لائحة الدعوى وحافظة المستندات والبينات، وبعد ذلك تتم مراجعة الطلب والتأكد من دقة البيانات وذلك بمراجعته من قبل قسم الخدمات المركزية، وبعد اعتماد الطلب من قبل هذا القسم (الخدمات المركزية) يتم دفع رسوم القضية، ومن ثم الحصول على رقم القضية وموعد أول جلسة[٤٤].

ثانياً - إجراءات التقاضي الإلكتروني عند إقامة دعوى جزائية في محاكم دبي: تمر الدعوى الجزائية بمرحلتين:

- **مرحلة تحريك الدعوى أمام النيابة العامة:** تبدأ إجراءات الدعوى الجزائية بتقديم بلاغ للنيابة العامة عن وقوع جريمة بواسطة الموقع الإلكتروني، وذلك بكتابة اسم وعنوان ورقم هاتف المشتكي وموضوع الجريمة ويتم إرسالها للنيابة العامة، عندها يقوم الموظف المختص بمراسلة المشتكي وجمع الأدلة القانونية والبينات إن وجدت، وبعد الانتهاء من ذلك تتم مراسلة المشتكى عليه ودعوته وسؤاله عن الشكوى، فيتم دعوة الفريقين لدار النيابة العامة ومن ثم يصار إلى إجراء التحقيق الابتدائي وفقاً للقنوات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، عندها يحق للخصوم والمحامين متابعة سير الدعوى منذُ لحظة تسجيلها وحتى نهاية التحقيق بها إلكترونياً، كما ويحق لهما تصوير ملف القضية وتقديم طلب إخلاء سبيل ودفع الكفالة إلكترونياً..إلخ، وبعد التحقيق مع المشتكى عليه فإن رأت النيابة العامة أن هناك جرماً تتم إحالة القضية للمحكمة المختصة، وإلا يتم إصدار قرار بمنع المحاكمة أو حفظ الدعوى أو لا وجه لإقامة الدعوى.
- **مرحلة نظر الدعوى الجزائية أمام المحكمة**[٤٥]: بعد أن تتخذ النيابة العامة قراراً بملاحقة المشتكى عليه تقرر إحالة القضية للمحكمة المختصة إلكترونياً، فتقوم المحكمة بتبليغ المشتكى عليه إلكترونياً إذا كان مخلى سبيله أو

(٤٤) محاكم دبي الإلكترونية، المرجع السابق.

(٤٥) الشرعة، المرجع السابق، ص١٥٦. مندیل، المرجع السابق، ص١١٦.

استحضاره، عندها يتم سؤاله عن الجرم المسند إليه، ثم يصار إلى تمكنه من مناقشة الشهود (النيابة والدفاع)، وصولاً لإصدار قرار حكم، وجميع الجلسات يتم تدوينها إلكترونياً، حتى يتسنى للخصوم متابعة سير الدعوى في جميع مراحها، ذلك بتزويد الخصوم برمز إلكتروني يمكنهم من متابعة إجراءات المحاكمة. لهذا فإن هذا النظام يوفر ميزة تسجيل الأحكام إلكترونياً، الذي يسهل للقاضي كتابة الأحكام في نفس نظام إدارة القضايا ومتابعتها، ويسهل الحصول على الأحكام السابقة، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة لكل قضية(٤٦).

الفرع الثاني

التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية

سعت المملكة العربية السعودية جاهدةً إلى رفد جهاز القضاء السعودي بالتقنيات الإلكترونية لتواكب الدول الرائدة في مجال التقاضي الإلكتروني المدني والجزائي(٤٧)، فكانت محكمة جدة المحكمة الأولى التي تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني في السعودية، ابتداءً من تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً، مروراً بإجراءات التبليغ الإلكتروني، ووصولاً لإصدار الحكم(٤٨).

وتبدأ إجراءات التقاضي الإلكتروني بإرسال المدعي أو المشتكي من بريده الإلكتروني إلى موقع المحكمة الإلكتروني لائحة الدعوى أو الشكوى ومرفقاتها، عندها يصار لتسجيل الدعوى إلكترونياً، ثم تتابع سير إجراءاتها في المحكمة آلياً، فتُدون حاسوبياً جلسات التقاضي وصولاً لجلسة ختام المحاكمة وقرار الحكم(٤٩).

والملاحظ أن وزارة العدل السعودية تسعى على قدم وساق لاستبدال نظام التقاضي التقليدي والاستعاضة عنه بنظام التقاضي الإلكتروني، ويتضح ذلك من خلال اعتمادها نظام أرشفة الإجراءات القضائية، والمركزية المعلوماتية القضائية، وإنشاء البوابات الإلكترونية القضائية(٥٠).

---

(٤٦) محاكم دبي الإلكترونية، المرجع السابق.

(٤٧) عدنان الشبراوي، بدء التقاضي وإصدار الصكوك إلكترونياً في جزئية جدة، منشور على الرابط: http://www.okaz.com.sa، تاريخ الدخول٢٠١٧/٧/١٢.

(٤٨) منديل، المرجع السابق، ص١١٧. أوتاني، المرجع السابق، ص١٩٥.

(٤٩) واف صالح الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، منشور على الرابط: http://www.alriyadh.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٢.

(٥٠) الشبراوي، المرجع السابق. أوتاني، المرجع السابق، ص١٩٦.

أولاً- أرشفة الإجراءات: قامت الوزارة بحوسبة وأرشفة كافة الإجراءات القضائية للمحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها، وكذلك الحال لكتاب العدل، ذلك بتحويل الصيغ والخطابات جميعها إلى صيغ إلكترونية ليتم استخدامها في المحاكم الإلكترونية.

ثانياً- إنشاء وحدة مركزية معلوماتية: ذلك بإنشاء بنية تحتية متكاملة لمركز المعلومات، تتمثل في ربط جميع المحاكم ودوائر كتاب العدل بقاعدة بيانات واحدة متصلة بالشبكة المعلوماتية، يتم الإشراف عليها من قبل الوزارة، تضم نافذة معلوماتية إلكترونية وخدمات البريد الإلكتروني، التي تمكن الأشخاص من متابعة الإجراءات القضائية في المراحل كافة.

ثالثاً- إنشاء نافذة قضائية إلكترونية: تم إنشاء نافذه الإلكترونية على موقع وزارة العدل، وهذه الخدمة تمكن للجمهور إمكانية التقاضي الإلكتروني وتتبع جميع إجراءات التقاضي، كما وتقدم خدمة التشريعات المعمول بها والسوابق القضائية (مدونة الأحكام القضائية)، ذلك من أجل تسهيل إجراءات الوصول للمعلومات القضائية من قبل الخصوم والقضاة والمحامين. كما وتقدم خدمة الترجمة عن بعد التي تتيح التقاضي بالصوت والصورة في جميع محاكم السعودية وبمختلف لغات العالم(٥١).

الفرع الثالث

التقاضي الإلكتروني في المملكة المغربية

أطلقت وزارة العدل المغربية موقعاً إلكترونياً خاصاً بالأمور القضائية والقانونية، وهذا الموقع يتضمن العديد من البوابات الإلكترونية، ومن خلال هذا الموقع يمكن تحديد ملامح التقاضي الإلكتروني في المغرب بما يلي.

أولاً - بوابة التقاضي عن بعد: من خلال هذه البوابة يمكن للشخص الدخول للتنظيم القضائي في المغرب والتعرف إليه، والدخول من خلاله إلى أي محكمة في المغرب، وربط المتصل معها فوراً، كما ويوفر هذا الموقع العديد من الخدمات القانونية الإلكترونية، كالاطلاع على معلومات تتعلق بملف معين، والاطلاع على جدول الجلسات حسب التاريخ المعين، وكذلك الاطلاع على لائحة القضاة والخبراء، كل ذلك بواسطة الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية(٥٢)؛ لذا يمكن القول بأن هذه البوابة الإلكترونية تمكن المتقاضين والمحامين

(٥١) مقال بعنوان «محاكم السعودية تتيح التقاضي بمختلف لغات العالم» منشور على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٣.

(٥٢) الموقع الإلكتروني للمحاكم التابعة لوزارة العدل المغربية: http://www.mahakim.ma.

من الحصول على المعلومات التي تخصهم في أقل وقت ممكن، وطيلة أيام الأسبوع[٥٣].

ثانياً- البوابة القانونية والقضائية: وتسمى بـ (عدالة البوابة القانونية والقضائية) فمن خلالها يمكن للقضاة والمحامين والباحثين القانونيين الحصول على النصوص التشريعية الوطنية والعربية والمراجع المتعلقة بكل نص منها، بما فيها المؤلفات الفقهية، والرسائل الجامعية والدراسات والبحوث والاجتهادات القضائية ذات الصلة التي يمكن الاستفادة منها إلكترونياً[٥٤].

ثالثاً- مركز تتبع وتحليل الشكايات[٥٥] (الشكاوى): صمم موقع هذا المركز باللغتين العربية والفرنسية، فيستطيع المستخدم للموقع بعد اختيار إحدى اللغتين، الدخول إليه من خلال صفحتين رئيستين: الأولى خاصة بتقديم الشكاوى، إذ يستطيع من خلالها أي شخص يرغب في تقديم شكواه أن يقوم بتسجيل معلوماته الشخصية بصورة إلزامية، فضلاً عن معلومات حول موضوع الشكوى مع إمكانية إرفاقها بوثائق أو معلومات إضافية. أما الصفحة الثانية، يمكن استخدامها بعد تأكيد تسجيل الشكوى بنجاح، حيث يتم تبليغ المشتكي عبر بريده الإلكتروني برسالة أو رسالة نصية على هاتفه المحمول الذكي تتضمن رقم الشكوى، والرقم السري الخاص بها، حتى يتسنى له متابعة الشكوى من خلال صفحة أخرى خاصة به، بحيث يقوم مركز تتبع وتحليل الشكاوى بدراسة الشكوى وإحالتها للجهة القضائية المختصة بالوزارة؛ لذا فالمستخدم لهذه البوابة يستطيع تقديم شكواه ومتابعتها دون أن يتكبد عناء الانتقال للمحكمة لتسجيلها والاستفسار عما آلت إليه الشكوى[٥٦].

وبعد عرض بعض النماذج العربية التي أخذت بنظام التقاضي الإلكتروني والتي انحصر دورها في توظيف التكنولوجيا في تقديم الشكوى والطلبات والاستعلام عن سير الدعوى، بات من الواضح وصفها بأنها كانت خجولة إذا ما قورنت بالتجارب الغربية. لذا نلفت عناية وزارات العدل العربية والجهاز القضائي العربي بضرورة الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات في المجال القضائي، وإن كان معظم الدول العربية متوفراً

(٥٣) بنار، مراد، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي، منشور على الرابط: http://www.droitetentreprise.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٦ .

(٥٤) يمكن الوصول للموقع الإلكتروني لوزارة العدل المغربية بواسطة هذا الرابط: http://adala.justice.gov.ma. تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٤.

(٥٥) الموقع الإلكتروني لمركز تتبع وتحليل الشكايات: http://www.justice.gov.ma/plaints .

(٥٦) عبد الحق البوكريني، دور المحكمة الرقمية في الرفع من جودة أداء المحاكم، منشور على الرابط: http://www.alkanounia.com، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٦.

لديها مقومات التقاضي الإلكتروني، إلا أنها تحتاج إلى اهتمام من قبل الجهات المعنية لإنشائها، ولقرار جريء حتى يتم تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الثالث

واقع التقاضي الإلكتروني في الأردن

تعد الأردن من الدول العربية التي تسعى إلى تطوير وتحديث المنظومة القضائية برفدها بأحدث وسائل التكنولوجيا الرقمية، وهذا واضح من خلال ما تضمنته الورقة الملكية النقاشية السادسة المعنونة بـ «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» الصادرة عن جلالة الملك عبدالله الثاني، وجاء بها: « ... أنه من الضروري وضع استراتيجية واضحة للسنوات القادمة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، وتسهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها...»[٥٧]. يظهر أن الأردن تسعى من خلال الإصلاحات التي قامت بها في منظومة القضاء إلى تبني مشروع التقاضي الإلكتروني وفق استراتيجية تطوير القضاء، وللدخول إلى عالم الحداثة والإصلاح القانوني والقضائي.

وإن كنا نلمس في واقع التقاضي في المحاكم أن المملكة الأردنية بدأت تشق طريقها نحو تبني مشروع التقاضي الإلكتروني، ولكن بخطى بطيئة لا ترقى بعد إلى تلبية حاجات المتقاضين؛ لهذا سيقوم الباحث بتسليط الضوء على ملامح واقع التقاضي الإلكتروني في الأردن، والمراحل الواجب اتباعها للعمل بنظام التقاضي الإلكتروني في الأردن، وذلك في الفرعين التاليين.

الفرع الأول

ملامح التقاضي الإلكتروني في الأردن

واقع المحاكم الأردنية يؤكد أن استخدام التقاضي الإلكتروني لم يتجاوز بعد العمليات التقليدية البسيطة من حوسبة لأعمال المحاكم، وإنشاء شبكة اتصال داخلية للمحاكم، وخدمة الاستعلام الإلكتروني للجمهور والمحامين.

(٥٧) وقد شكل الملك عبدالله الثاني لجنة الملكية التي أناط لها مهمة تطوير الجهاز القضائي، منشور على الرابط: http://alrai.com/article، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٧.

أولاً- حوسبة أعمال المحاكم:

في عام (١٩٩٩م) لم تكن المحاكم قد بدأت في استخدام أجهزة الحاسوب بعد، حيث كانت محاضر الجلسات تدون بخط اليد. وفي عام (٢٠٠٠م) بدأت المحاكم بمختلف درجاتها ودوائر الادعاء العام باستخدام أجهزة الحاسب الآلي لغايات إعداد وطباعة محاضر الجلسات. وفي أواخر عام (٢٠٠٣م) تبنت وزارة العدل فكرة حوسبة إجراءات عمل المحاكم، وبدأ تطبيق أولى هذه المحاولات في عام (٢٠٠٤م) في محكمة بداية عمان. وخلال عام (٢٠٠٥م) تم إعداد الصيغة الأولية من نظام ميزان[٥٨]، وتم خلال العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧م) تطبيق النظام في معظم محاكم المملكة[٥٩].

وكان الهدف من وراء الحوسبة القضائية هو زيادة دقة وجودة البيانات، وتحسين مستوى الخدمات، فضلاً عن توفير وسائل الرقابة والسيطرة والإشراف الإلكتروني لتقليل احتمالية الفساد الإداري، وزيادة درجة تحمل المسؤوليات، لاسيما تسريع الإجراءات القضائية.

ثانياً - إنشاء شبكة اتصال داخلية للمحاكم:

أنشأت وزارة العدل مركز حاسوب رئيسياً يضم قاعدة بيانات لجميع قضايا المحاكم، كما وتم بناء شبكة اتصال بين جميع المحاكم وعلى اختلاف درجاتها بواقع (٦٥) موقعاً مختلفاً، يتم من خلالها تبادل البيانات وتخزينها في مركز الحاسوب الرئيسي[٦٠].

وبتطبيق هذه الشبكة أصبح من السهل الانضمام إلى الموقع الإلكتروني للحكومة[٦١] والحصول على خدمات عدّة؛ كخدمة إصدار شهادة عدم المحكومية إلكترونياً، وخدمة الاستعلام عن القضايا من خلال شبكة الإنترنت للمحامين والمواطنين، وخدمة للقضاة للتثبت من هوية الشاهد أو المشتكى عليه من خلال تطبيق دائرة الأحوال المدنية، وخدمة دائرة الأراضي والمساحة، فثمة ربط إلكتروني مباشر لاستخدامات معاملات كاتب العدل

(٥٨) نظام «ميزان» هو برنامج إلكتروني ويعتبر النظام الأساسي في عمل المحاكم في الأردن، ويتم استعماله لتسجيل ومتابعة إجراءات التقاضي منذ لحظة تسجيلها الدعوى إلى لحظة فصلها من محكمة التمييز. منشور على الرابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٧.

(٥٩) منشور على الرابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٧.

(٦٠) منشور على الرابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٨.

(٦١) الموقع الإلكتروني للحكومة هو http://www.Gov. Portal .

والرجوع إلى سندات التسجيل في دائرة الأراضي، وبالمقابل تستطيع دائرة الأراضي الحصول على بيانات معاملات كاتب العدل المتعلقة بالأراضي، وخدمة المعلومات الجنائية، إذ تم إنشاء ربط إلكتروني مباشر مع إدارة المعلومات الجنائية (مديرية الأمن العام) للحصول على بيانات أصحاب الأسبقيات لأغراض إصدار شهادة أو سجل عدلي[٦٢].

ثالثاً- خدمة الاستعلام الإلكتروني:

بات من السهل للمتقاضي في الأردن معرفة ما آلت إليه دعواه، ذلك من خلال زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة العدل، والدخول إلى خانة خدمة الاستعلام، والتي بواسطتها يمكن للمستخدم الاستعلام إلكترونياً عن الدعاوى والطلبات، إذ تتيح هذه الخدمة للمستخدم خاصية الاستعلام عن القضايا والطلبات الخاصة به من خلال الرقم والاختصاص المكاني والقضائي، عندها يتمكن المستخدم من معرفة تفاصيل القضايا والدعاوى الخاصة به، كما وتتيح هذه الخاصية للمستخدم الاستعلام عن معاملات كاتب العدل وشهادة عدم المحكومية[٦٣].

إضافةً إلى ذلك وفرت وزارة العدل خدمة الاستعلام للمحامي عن القضايا والطلبات من خلال الاسم والرقم النقابي - إذا كان وكيلاً في القضية- من خلال كلمة مرور خاصة بالموقع، كما يتمكن المحامي من مشاهدة مرفقات الدعوى المحفوظة ومنها محاضر الجلسات، وآخر ما تم من إجراءات على القضية[٦٤].

الفرع الثاني

المراحل الواجب اتباعها للعمل بنظام التقاضي الإلكتروني

للانتقال إلى نظام التقاضي الإلكتروني في الأردن لابد من تحديث التشريعات والإجراءات القضائية، كاعتماد التوقيع الإلكتروني، والبطاقة الذكية في الإجراءات القضائية، وبوابة الدفع الإلكتروني لاستيفاء الرسوم القضائية، والعمل على توفير البنية التحتية المناسبة للتقنية المعلوماتية والاتصالات، وتأهيل الكوادر البشرية القضائية على

(٦٢) منشور على الرابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٨.

(٦٣) منشور على الرابط: http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/١٨.

(٦٤) المحامي يقوم بالدخول إلى الموقع والتسجيل به، بحيث يدخل اسمه الكامل من أربعة مقاطع ورقمه النقابي التابع لنقابة المحامين، وإدخال عنوان بريده الإلكتروني المعتمد لدى النقابة أو رقم هاتفه النقال، وسيقوم النظام بإرسال اسم المستخدم وكلمة السر على البريد الإلكتروني المعتمد في سجلات نقابة المحامين أو على رقم الهاتف المدخل.

استخدام الأنظمة الإلكترونية، والعمل على رفع معدل امتلاك الأفراد لأجهزة الحاسوب والهواتف الذكية، فضلاً عن توفير وإتاحة الشبكة المعلوماتية لأكبر قدر ممكن من المستخدمين في المملكة[٦٥]. وعند ذلك يمكن الأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني عبر المرور بثلاث مراحل:

أولاً - مرحلة نشر المعلومات القضائية لأكبر عدد ممكن من المستفيدين منها: ذلك من خلال النشر عبر الشبكة المعلوماتية التي تعد إحدى أهم وسائط النشر المتاحة، وأكثرها انتشاراً، وأقلها تكلفة، فكل محكمة في المملكة يجب أن تُنشئ موقعاً إلكترونياً سهل استخدامه، يتم من خلاله الحصول على المعلومات القضائية المفيدة للمتقاضين والمحامين والعاملين بالجهاز القضائي بشكل سريع، كتحديد الاختصاص المكاني والزماني والنوعي للدعوى، وكيفية تسجيل الدعاوى ومتابعة إجراءاتها إلكترونياً، ذلك من دون الحاجة إلى الانتقال أو الانتظار في المحكمة. ويمكن بالبريد الإلكتروني أو عبر رقم هاتفه المحمول تلقي المعلومات والوثائق المسموح بانتقالها إلكترونياً وإرسالها.

ثانياً - مرحلة التفاعل الحقيقي مع المتقاضين ووكلائهم: تأتي هذه المرحلة لتسهم في توسيع نطاق مشاركة المتقاضين ووكلائهم مع الخدمات الإلكترونية التي يقدمها الجهاز القضائي والمحاكم عبر الشبكة المعلوماتية؛ ذلك بواسطة إعداد سجل إلكتروني رسمي في المحكمة، يتيح خدمة تسجيل الدعاوى الحقوقية والجزائية ودفع الرسوم القضائية- وفق نماذج تكون معدة مسبقاً من قبل الموقع، وتحميل البينات الخطية (الوثائق والمستندات) والشخصية -إن وجدت-، وتبليغ الخصوم والشهود بموعد الجلسة. والجدير بالذكر أنه ينبغي على إدارة الموقع الاهتمام برأي زوار الموقع من المتقاضين والمحامين والعاملين في الجهاز القضائي باعتبارهم المقياس الحقيقي لنجاح أو فشل هذا النوع من التقاضي، فكلما زادت فاعلية الخدمة وتطويرها زادت نسبة نجاح هذا النوع من التقاضي، والعكس صحيح. إذنً الغاية من هذه المرحلة هي السعي إلى تبسيط وتسهيل إجراءات التقاضي، والتقليل من نفقات الخزينة العامة والمتقاضين.

ثالثاً - مرحلة التطبيق الكامل لنظام التقاضي إلكترونياً: في هذه المرحلة يتم

(٦٥) كشفت آخر البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات عن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمختلف تقنيات الخدمة لتسجل مع نهاية العام الماضي حوالي ٨ ملايين مستخدم. وذكرت الإحصاءات - التي نشرتها الهيئة على موقعها الإلكتروني - أن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت إلى هذا المستوى، رفع من نسبة انتشار الخدمة بين السكان إلى حوالي ٨٧% من عدد سكان المملكة. منشور على الرابط الخاص بهيئة تنظيم قطاع الاتصالات: http://www.trc.gov.jo، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/٢٤.

تنفيذ الإجراءات القضائية مباشرةً عبر الشبكة المعلوماتية، ولتطبيق هذه المرحلة يجب اتباع ثلاث خطوات:

١ - إجراء تعديلات على القوانين الإجرائية (قانوني أصول المحاكمات المدنية والجزائية وقانون محاكم الصلح)، بما يتناسب مع نظام التقاضي الإلكتروني، بحيث تكون الإجراءات الإلكترونية لها قوة الإجراءات التقليدية، ومن ثم يصار إلى أرشفة جميع إجراءات الدعاوى المنظورة والمفصولة في جميع محاكم المملكة، وتحميلها على موقع المحكمة الإلكتروني، وذلك حتى يتسنى للعاملين بالجهاز القضائي والمحامين والمتقاضين مراجعة ومتابعة ما آلت إليه دعواهم، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك من خلال الاتصال بهذا الموقع، فيستطيع المتقاضي تصفح المعلومات التي تهمه.

٢ - تجهيز قاعات المحاكمة بأجهزة ربط إلكترونية حديثة، تسهل عملية التقاضي عن بعد بين المحكمة والمتقاضين ووكلائهم صوت وصورة، بحيث يستطيع المتقاضون ابتداءً تقديم دعواهم وحضور جلسات المحاكمة ومناقشة البينة الخطية والشخصية ومناقشة الخبرة، مروراً بسماع قرار الحكم وتلبيغه والطعن فيه، وصولاً لتنفيذ قرار الحكم، وكل ذلك يتم إلكترونياً. وإن كان المتقاضي موقوفاً فيتم تجهيز قاعة محاكمة إلكترونية في مكان توقيفه وربطها مع المحكمة حتى يتسنى له حضور ومتابعة إجراءات قضيته، ومناقشة البينة المطروحة في دعواه، وبالتالي فإن تطبيق هذا النظام سيوفر على الدولة أجرة نقل الموقوفين والحراسة ومخاطر الهروب...إلخ.

٣ - التدوين الإلكتروني، فتدوين إجراءات التقاضي في نظام التقاضي الإلكتروني يتم بطرق مختلفة عما يجري في المحاكم القضائية التقليدية، وذلك يكون من خلال تحدث الخصم بواسطة تقنية حديثة تتمثل في استخدام برنامج يسمى (Voice talk)، وفيه يقوم الخصم بالتحدث عبر مكبر الصوت -مايك مخصص لذلك- ويقوم البرنامج بنقل تلك الإشارات الصوتية وترجمتها إلى حروف وكلمات تدون في محضر المحاكمة، ويظهر على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة. وإذا كانت البينة مستندات ووثائق فيتم حفظها مع ملف الدعوى الإلكترونية، وتخزن صور المسح الضوئي لها على ملفات معينة كملف (PDF)، بحيث يكون ملف الدعوى عبارة عن برنامج يضم قسمين: الأول يضم تدوين تقني مسجل بالصوت والصورة لجلسات المحاكمة، والقسم الثاني يضم إجراءات المحاكمة سواء تمت بالحضور الشخصي للخصوم إلى المحكمة أو بالحضور بواسطة الموقع الإلكتروني.

الخاتمة:

أصبح التقاضي الإلكتروني مقياساً لتطور المنظومة القضائية في الدولة؛ لكونه يخدم -إذا ما تم تفعيله- فكرة العدالة الناجزة التي تتطلب سرعة الفصل في الدعاوى وإعادة الحقوق إلى أصحابها في أسرع وقت ممكن، والابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمال أهمها بما يلي:

أولاً- أهم النتائج:

١ - خلصت هذه الدراسة إلى وجود تخوف من هذا النظام لكونه نظاماً قانونياً جديداً يجعل المتقاضين يعزفون عنه ويلجؤون إلى نظام التقاضي التقليدي، الأمر الذي يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بشأن استخدامه. فضلاً عن أن إقامة الدعوى الإلكترونية يتطلب ميزانية ضخمة لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل موظفي المحكمة.

٢ - توصلت هذه الدراسة إلى إمكانية تطوير وتطويع القواعد العامة المختصة بتطبيق إجراءات التقاضي التقليدي، للعمل بنظام التقاضي الإلكتروني، نظراً لما يحققه النظام الأخير من مزايا تتعلق بتسهيل وتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي مع الاحتفاظ بتوفير ضمانات التقاضي العادلة للخصوم؛ لأن هذا النظام يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحكمة تمهيداً للوصول إلى الحكم القضائي والطعن به وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، مما يقلل مصاريف الانتقال؛ لأن نقل المعلومات إلكترونياً أقل كلفة من استخدام طرق النقل التقليدية كالبريد العادي؛ لذا يمكن القول بأن هذا النظام يعتبر نقلة نوعية للعملية القضائية برمتها.

٣ - كما توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام القضائي الأردني يواجه عقبات عديدة أسهمت في الحد من سرعة الفصل في القضايا وتنفيذها، ويعود ذلك للعديد من الصعوبات منها ما هو تقني؛ كضعف انتشار الشبكة المعلوماتية في المناطق النائية، وتعرض بعض المواقع الإلكترونية لأعمال القرصنة، فضلاً عن انتشار الفيروسات على الأجهزة الإلكترونية التابعة للمحاكم، مما يكون سبباً رئيسياً في زعزعة الثقة في هذا النوع من التقاضي. ومنها ما هو قانوني وإداري؛ كقلة عدّد

القضاة، وعدم وجود قوانين إجرائية في الأردن مواكبة لمتطلبات العصر التقني تجيز نظام التقاضي الإلكتروني، فبتتبع القوانين الإجرائية الأردنية النافذة نجدها لم تتفاعل مع القوانين العالمية والقوانين النموذجية التي تبنت نظام التقاضي الإلكتروني كأمريكا وإمارة دبي، كما أن التعديلات القانونية التي طالت القوانين الإجرائية في الأردن اهتمت بالمعالجة الجزئية وليس المعالجة الشمولية، الأمر الذي يجعلها بحاجة إلى تدخل تشريعي لتعديلها لتستوعب التنظيم القانوني لهذا النوع من التقاضي.

ثانياً - التوصيات:

١ - نهيب بالمشرع الأردني ضرورة التوسع في تحديث وتعديل إجراءات التقاضي لتشمل إجراءات التقاضي الإلكتروني، ذلك بإجازة استخدام النظم الإلكترونية في تسجيل الدعاوى وتسديد رسومها والسير بإجراءاتها وإصدار قرار الحكم فيها والطعن فيه وتنفيذه على مستوى المحاكم الأردنية كافة، وكل ذلك يتطلب إعداد البنية التحتية للمحاكم لتهيئة كل مستلزماتها المادية والبشرية لتصبح متوافقة مع تطبيق هذا النظام. وإن كانت وزارة العدل الأردنية تسعى من خلال موقعها الإلكتروني إلى تقديم خدمة الاستعلام القضائي وأرشفة الدعوى المفصولة والمنظورة، حيث يمثل ذلك خطوة تدريجية للانتقال إلى نظام التقاضي الإلكتروني.

٢ - نتمنى إصدار قانون يجيز اعتماد القاضي الإلكتروني (التجربة الصينية) ذلك في الدعاوى الحسابية والضريبية والدعاوى التي لا تتطلب سلطة تقديرية من القاضي، بحيث يشمل هذا القانون الضوابط القانونية والتقنية اللازمة لحماية وتحديث قواعد البيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي باعتبارها عناصر أساسية في نظام التقاضي الإلكتروني.

٣ - نتمنى العمل على تطوير عملية تعاون وزارة العدل والمجلس القضائي مع نظيراتها في الدول التي أخذ نظامها القضائي بإجراءات التقاضي الإلكتروني، والأخذ بالخبرات المطبقة (كأمريكا وإمارة دبي) بما يتفق مع القانون الأردني وتطوير بعض أحكامه لتحقيق فكرة العدالة الناجزة. كما ونأمل من وزارة العدل والمجلس القضائي تدريب القضاة ومعاونيهم على استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، وإلزامهم بشهادة (IC3) وهي إتقان العمل بنظام الحاسوب ونظم الاتصالات الإلكتروني، وأن تكون هذه الشهادة شرطاً للترقية أو للتعيين.

٤ - أوصي بتفعيل نظام التقاضي الإلكتروني في المراكز الأمنية، وذلك من خلال توفير قاعات في المراكز الأمنية مخصصة للعمل القضائي تزود بكاميرا صوت وصورة ترتبط مع المدعي العام والمحكمة، بحيث تسمح للمشتكى عليه التواصل معهما، فبعد ضبط المشتكى عليه من قبل أفراد الضابطة العدلية ونقله إلى المركز يتم في أغلب الأحيان حجزه في نظارة لأكثر من يوم قبل عرضه على المدعي العام، مما يعرض الإجراء للبطلان وفقاً لمنطوق المادة (١٠٠) أصول جزائية، وتداركاً لذلك فإن نظام التقاضي الإلكتروني يؤتي ثماره في هذه الحالة، إذ بعد ضبط المشتكى عليه يتم الاتصال بالمدعي العام أو القاضي عبر آلة تصوير (الكاميرا) المخصصة لذلك.

وأخيراً، نتمنى أن تكون هذه الدراسة قد أضاءت وميضاً حول تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وأن تكون محاولة لمواكبة المتغيرات التكنولوجية واستثمارها لتحقيق العدالة الناجزة واللحاق بركب العالم المتحضر.

Electronic penal litigation and its applicability in Jordan "Comparative study "

Dr. Mohannad Walid Ismail Al Haddad

Abstract:

E-litigation in its various forms has become a reality and a successful solution to the achievement of speedy judicial justice. It is an information judicial system whereby all litigation procedures are applied by means of modern electronic means of communication, which aims to speed up the completion of litigation procedures.

This study dealt with the nature of e-litigation through its definition and elements and rooting the debate around it. It also tackled the application of the electronic litigation system in some foreign and Arab judicial systems, highlighting the reality of the electronic litigation system in Jordan.

Key words: Traditional litigation, Electronic Litigation, Electronic court..

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Electronic penal litigation and its applicability in Jordan “Comparative study”.

Dr. Mohannad Walid Ismail Al Haddad

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 3, Vol. 46

Safar 1443 - September 2022